

دعوى

القرار رقم (VD-2021-1184)

لجنة الفصل

ال الصادر في الدعوى رقم (V-39125-2021)

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات و المنازعات الضريبية للدخل في مدينة الدمام

المفاتيح:

ضريبة الدخل - الفترة الضريبية - عدم سماع الدعوى لإقامتها قبل أوانها

الملخص:

مطالبة المدعي بإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك المتعلق في الفترة الضريبية للربع الثالث للعام ٢٠٢٠م - دلت النصوص النظامية على وجوب تقديم الاعتراض لدى الهيئة العامة للزكاة والدخل ابتداءً قبل تقديمها إلى الأمانة العامة للجان الضريبية - ثبت للدائرة أن المدعي لم يتقدم بالاعتراض لدى الهيئة ابتداءً - مؤدي ذلك: عدم قبول الاعتراض شكلاً لرفعه قبل أوانه - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات و المنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ.

المستند:

- المادة (٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات و المنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ.

الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله. وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد: في يوم الاثنين ٢١/٤/٢٠٢١م الموافق ١٤٤٢/٢/٢٠٢١هـ، اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات و المنازعات الضريبية القيمة المضافة في مدينة الدمام، المنشأة بموجب نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم (١٠١) بتاريخ ١٤٢٥/١٠/١٥هـ وتعديلاته والمُشكّلة بموجب الأمر الملكي رقم (٦٤٧٥) بتاريخ ٢٣/١٢/١٤٣٩هـ وذلك للنظر في الدعوى المقامة من (...) ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية بتاريخ ٢١/٤/٢٠٢١م.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن / ...Saudi الجنسية بموجب (هوية رقم ...)، تقدم بالائحة دعوى تضمنت اعتراضه بشأن قرار الهيئة المتعلق بالفترة الضريبية للربع الثالث للعام ٢٠٢٠م مبلغ (١٧١,٣٧) ريال. وحيث أوجزت المدعى عليها / هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ردّها " حيث نصت المادة (٤٩) من نظام ضريبة القيمة المضافة على أنه: "يجوز لمن صدر في شأنه قرار من الهيئة الاعتراض عليه وفقاً لما تقضي به قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية". كما نصت المادة (٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية على أنه: "يجوز لمن صدر في شأنه قرار من الهيئة الاعتراض عليه لديها خلال (ستين) يوماً من تاريخ الإبلاغ به، وعلى الهيئة أن تبت في الاعتراض خلال (سعين) يوماً من تاريخ تقديمها، فإذا صدر القرار برفض الاعتراض أو مضت مدة (سعين) يوماً دون البت فيه، فللمكلف خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ إبلاغه برفض اعتراضه أمام الهيئة أو مضي مدة (٢٠) يوماً دون البت فيه، القيام بأي مما يأتي: ٢ - إقامة دعوى التظلم مباشرة أمام لجنة الفصل". وبناءً على ما تقدم، فإنه كان يجب على المدعى ابتداءً تقدم باعتراضه لدى الهيئة العامة للزكاة والدخل قبل تقديم دعواه للأمانة العامة للجان الضريبية، وهذا ما يجعل رفع الدعوى أمام الأمانة قبل استيفاء هذا الإجراء معيناً شكلاً، وتحالب الحكم بعدم قبول الدعوى شكلاً.

وفي يوم في يوم الاثنين ١٣/١٤٤٣هـ انعقدت الجلسة طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد وحيث حضرت المدعى عليها ولم من يمثل المدعية رغم تبلغه بموعده هذه الجلسة وطريقة انعقادها ولم يرد منه أي عذر مانع من حضورها، ومشاركة ممثل المدعى عليها ... بصفته ممثلاً لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك بموجب خطاب التفویض رقم (...), وبمواجهته بذلك طلب السير بالدعوى وإصدار القرار، وبناء عليه قررت الدائرة طرفي الدعوى من الدائرة المرئية مؤقتاً للمداوله وإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على أوراق الدعوى وبعد التدقيق، واستناداً لنظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (١١٣) وتاريخ ١١/١٤٣٨هـ وتعديلاته، وعلى اللائحة التنفيذية للنظام الصادرة بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (٣٨٣٩) وتاريخ ١٢/١٤٣٨هـ وتعديلاتها، وعلى قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي الكريم رقم (٢٦٤٠) وتاريخ ١١/١٤٤١هـ. وعلى الاتفاقية الموددة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل، لما كان المدعى يهدف من دعواه إلى إلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن قرارها المتعلق، بالفترة الضريبية للربع الثالث للعام ٢٠٢٠م. وذلك استناداً إلى نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، وحيث أن هذا النزاع يعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب المرسوم الملكي رقم (١١٣/م) وتاريخ ١١/١٤٣٨هـ، وحيث أن الثابت بأن الدعوى تم تقديمها في ٢٥/٢٠٢١م، وبالرجوع لملف الدعوى وما افاد به مقدم الدعوى بـ" بتاريخ ١٢/١٠٢٠م جاءنا اشعار تقييم نهائي وفوجئنا بأن الهيئة قامت بإلغاء المشتريات وطالبتنا بمبلغ (٣٤٨٣١,٣٦) ريال ضريبة واجبة السداد وايضاً مبلغ (٠٣٤٠,٠١) ريال قيمة غرامة واجبة السداد وبالنسبة للاعتراض على سистем الهيئة طالبنا بتقديم ضمان مالي ونحن مع الأسف لا نملك هذا المبلغ حالياً وذلك للظروف المالية الصعبة التي نمر بها خصوصاً بعد جائحة كورونا، فتقدمنا لسعادكم بهذا الاعتراض". وبالرجوع لما دفعت به المدعى عليها - الهيئة - بأن المدعية لم تقدم بالاعتراض لديها ابتداءً. ولما سبق بيانه وحيث الثابت بأن المدعية لم تقدم بالاعتراض لدى الهيئة ليتم اعلامها كتابياً بوجوب السداد لتقديم الاعتراض، عليه فإن الدعوى تم تقديمها سابقاً لأوانها وفق ما نصت عليها المادة (٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية: "يجوز لمن صدر في شأنه قرار من الهيئة الاعتراض عليه لديها خلال (ستين) يوماً من تاريخ الإبلاغ به، وعلى الهيئة أن تبت

في الاعتراض خلال (تسعين) يوماً من تاريخ تقديمها، فإذا صدر القرار برفض الاعتراض أو مضت مدة (تسعين) يوماً دون البت فيه، فللمكلف خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ إبلاغه برفض اعتراضه أمام الهيئة أو مضي مدة الـ (تسعين) يوماً دون البت فيه، القيام بأي مما يأتي: ١- طلب إحالة الاعتراض إلى اللجنة الداخلية لغرض التسوية، فإذا رفض المكلف قرار اللجنة الداخلية بشأن التسوية أو مضت المدة المحددة في قواعد التسوية دون الوصول إلى تسوية، جاز للمكلف التقدم بدعوى التظلم من قرار الهيئة أمام لجنة الفصل خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ إبلاغه بقرار اللجنة الداخلية أو من مضي المدة المحددة في قواعد التسوية دون الوصول إلى تسوية، ولا تشمل دعوah ما قد يكون تم التوصل في شأنه إلى تسوية مع اللجنة الداخلية. ٢- إقامة دعوى التظلم مباشرة أمام لجنة الفصل. " وعلىه فإن الدعوى تم تقديمها قبل أوانها وفقاً لما نصت عليه المادة (٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، وبعد النظر في الدعوى وما قدم من مستندات وحيث أن القضية مهيأة للفصل فيها وبعد إنتهاء مشاركة الحاضر لغرض المداولة وعملاً بأحكام النظام ولائحته التنفيذية وقواعد عمل اللجان الضريبية

قررت الدائرة بعد المداولة بالإجماع:

القرار

- عدم سماع الدعوى المقامة من المدعي لإقامتها قبل أوانها.

صدر هذا القرار حضورياً بحق المدعي، وحضورياً اعتبارياً بحق المدعي، وقد دددت الدائرة ثلاثة أيام يوماً موعداً لتسليم نسخة القرار، وللدائرة أن تمدد موعد التسليم ثلاثة أيام يوماً أخرى حسبما تراه، ولأطراف الدعوى طلب استئنافه خلال (٣٠) ثلاثة يوماً من اليوم التالي للتاريخ المحدد لتسليمها، وفي حال عدم تقديم الاعتراض يصبح نهايياً وواجب النفاذ بعد انتهاء هذه المدة.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.